

إقرارات الإدارة

MANAGEMENT REPRESENTATIONS

المحتويات	الفقرات
مقدمة	2-1
إعتراف الإدارة بمسؤولياتها عن البيانات المالية	3
إقرارات الإدارة كدليل إثبات	9-4
توثيق إقرارات الإدارة	14-10
الإجراء المتخذ في حالة رفض الإدارة تقديم الإقرارات	15
ملحق : نموذج لكتاب إقرارات الإدارة	

يتم تطبيق المعايير الدولية للتدقيق عند تدقيق البيانات المالية كذلك يتم تطبيقها بعد تكييفها حسب الضرورة، لتدقيق المعلومات الأخرى ذات العلاقة.

تحتوي المعايير الدولية للتدقيق على المبادئ الأساسية والإجراءات الجوهرية (مؤشرة ومنضدة بحرف مطبوعي أسود وثخين)، كذلك فإنها تحتوي على الإرشادات ذات العلاقة على شكل شروحات وإيضاحات ومعلومات أخرى. إن المبادئ الأساسية والإجراءات الجوهرية يجب أن تفسر وتؤول حسب سياق الكلام الوارد في الشرح والتفسير والتي توفر إرشادات لغرض تطبيقها.

ولغرض فهم وتطبيق المبادئ الأساسية والإجراءات الجوهرية والإرشادات المتعلقة بها، فإن من الضروري الأخذ بعين الاعتبار النص الكامل للمعيار الدولي للتدقيق مع كافة الشروحات والمواد الأخرى التي يتضمنها ذلك المعيار، وليس فقط الاعتماد على النص المنضد بالحروف المطبعية السوداء النخينة.

في الظروف الاستثنائية، قد يرتأي المدقق بأن من الضرورة التخلي عن المعيار الدولي للتدقيق لكي يتمكن من تحقيق الهدف من التدقيق بشكل أكثر فعالية. في مثل هذه الحالات، على المدقق أن يكون مستعداً لتبرير هذا التخلي.

ومن المفضل أن يتم تطبيق المعايير الدولية للتدقيق في الأمور المادية فقط.

إن وجهة نظر القطاع العام والتي تصدرها لجنة القطاع العام في الاتحاد الدولي للمحاسبين مدرجة في نهاية المعيار الدولي للتدقيق، في حالة عدم وجود وجهة نظر للقطاع العام فإن المعيار الدولي للتدقيق قابل للتطبيق من كافة النواحي الجوهرية للقطاع العام.

مقدمة

1. الغرض من هذا المعيار الدولي للتدقيق هو وضع معايير وتوفير إرشادات حول استخدام إقرارات الإدارة، والجراءات التي يجب تطبيقها عند تقييم وتوثيق إقرارات الإدارة، والإجراء المتخذ في حالة رفض الإدارة تقديم الإقرارات المناسبة.

2. على المدقق الحصول على إقرارات مناسبة من الإدارة.

اعتراف الإدارة بمسئوليتها عن البيانات المالية

3. على المدقق أن يحصل على دليل باعتراف الإدارة بمسئوليتها عن تقديم البيانات المالية بشكل عادل ويتمشى مع الإطار المناسب للتقارير المالية. وأنها قد قامت بالمصادقة على البيانات المالية. ويستطيع المدقق الحصول على دليل إقرار الإدارة بهذه المسؤولية وبالموافقة عليها، من محاضر اجتماعات مجلس الإدارة أو الهيئات المشابهة، أو بالحصول على إقرار خطي من الإدارة أو باستلام نسخة موقعة من البيانات المالية.

إقرارات الإدارة كدليل إثبات

4. على المدقق أن يحصل على إقرارات خطية من الإدارة حول أمور هامة للبيانات المالية في حالة يتعذر فيها وجود أدلة إثبات أخرى كافية. وإن إمكانية حصول سوء فهم بين المدقق والإدارة سيقل عندما تؤكد الإدارة إقراراتها الشفوية كتابة. ويتضمن الملحق نموذج كتاب إقرار الإدارة المرفق بهذا المعيار الأمور التي يمكن أن تتضمنها الرسالة الصادرة من الإدارة أو رسالة إقرار الإدارة.

5. يمكن أن تقتصر الإقرارات الخطية المطلوبة من الإدارة على الأمور التي تعتبر بمفردها أو بمجموعها ذات أهمية نسبية للبيانات المالية. وفيما يتعلق ببنود معينة فقد يكون من الضروري إعلام الإدارة بطبيعة فهم المدقق للأهمية النسبية.

6. خلال عملية التدقيق، تقوم الإدارة بعمل عدة إقرارات إلى المدقق، إما من تلقاء نفسها أو بناء على استفسارات معينة. وفي حالة كون هذه الإقرارات تتعلق بأمور هامة للبيانات المالية، فإن المدقق سوف يحتاج إلى :

- أ- طلب أدلة إثبات معززة من مصادر داخل أو خارج المنشأة.
- ب- تقييم فيما إذا كانت الإقرارات المقدمة من الإدارة معقولة وتتوافق مع أدلة الإثبات الأخرى التي تم الحصول عليها، ومن ضمنها الإقرارات الأخرى.

ج- دراسة فيما إذا يتوقع من الأشخاص الذين قدموا الإقرارات بأن يكونوا ملمين بالأمور التفصيلية.

7. لا يمكن أن تكون إقرارات الإدارة بديلاً عن أدلة الإثبات الأخرى التي يتوقع المدقق بأن من الممكن توفرها بشكل معقول. فمثلاً إن إقرار الإدارة بكلفة إحدى الأصول لا يمكن أن يكون بديلاً عن دليل الإثبات لمثل هذه الكلفة، والتي يتوقع المدقق اعتيادياً أن يحصل عليه. وفي حالة عدم استطاعة المدقق أن يحصل على أدلة إثبات كافية وملأمة تتعلق بأمر له، أو قد يكون له، تأثير جوهري على البيانات المالية، وإن مثل هذه الأدلة متوقع توفرها، فإن ذلك سيشكل تحديداً لنطاق التدقيق، حتى لو تم استلام إقرار من الإدارة حول هذا الأمر.

8. في بعض الحالات قد يكون إقرار الإدارة هو دليل الإثبات الذي يتم توقع توفره بشكل معقول. فمثلاً لا يتوقع المدقق بالضرورة توفر أدلة إثبات أخرى لتعزيز نية الإدارة بامتلاك استثمارات معينة لأجل طويل بغية ارتفاع ثمنها.

9. على المدقق، في حالة تناقض إقرارات الإدارة مع أدلة الإثبات الأخرى، أن يستقصي أسباب ذلك وعند الضرورة يجب عليه إعادة النظر بمصادقية الإقرارات الأخرى المقدمة من الإدارة.

توثيق إقرارات الإدارة

10. يقوم المدقق عادة بحفظ أدلة لإقرارات الإدارة ضمن أوراق عمله، وذلك على شكل خلاصة للمناقشات الشفوية مع الإدارة أو للإقرارات الخطية المقدمة من الإدارة.

11. يعتبر الإقرار الخطي أفضل من الإقرار الشفوي كدليل إثبات، ويمكن أن يأخذ أحد الأشكال التالية :

- أ- اقرار خطي من الإدارة. أو
- ب- رسالة من المدقق يوجز فيها فهم المدقق لإقرارات الإدارة ، يتم قبولها وتصديقها من قبل الإدارة. أو
- ج- محاضر اجتماعات مجلس الإدارة أو الهيئات المماثلة ذات الصلة بالموضوع، أو نسخة موقعه من البيانات المالية.

العناصر الرئيسية لإقرار الإدارة

12. عند طلب اقرار الادارة، يطلب المدقق بأن يعنون الكتاب إليه، وأن يتضمن معلومات خاصة، ويؤرخ ويوقع بشكل مناسب.

13. يؤرخ كتاب التمثيل عادة بنفس تقرير المدقق. ومع ذلك، وفي ظروف معينة فقد يتم الحصول على اقرار الادارة منفصل يتعلق بمعاملات خاصة أو أحداث أخرى خلال إجراء عملية التدقيق أو في تاريخ لاحق لتاريخ تقرير المدقق، مثلاً في تاريخ طرح الاكتتاب.

14. يوقع كتاب التمثيل عادة من قبل أعضاء الإدارة ممن لهم مسؤولية رئيسية في المنشأة والنواحي المالية لها (عادة المدير التنفيذي الرئيسي والمدير المالي الرئيسي)، وذلك استناداً لأفضل المعلومات المعروفة والموثوقة لديهم وقد يرغب المدقق ، في بعض الحالات ، في الحصول على اقرار ادارة من الأعضاء الآخرين في الإدارة فمثلاً قد يرغب المدقق في الحصول على إقرار خطي باستكمال كافة محاضر اجتماعات المساهمين ومجلس الإدارة واللجان المهمة، من الأشخاص المسؤولين عن حفظ مثل هذه المحاضر.

الإجراء المتخذ في حالة رفض الإدارة تقديم الإقرارات

15. في حالة رفض الإدارة تقديم الإقرار الذي يعتقد المدقق أنه ضروري، فإن ذلك سيشكل تحديداً لنطاق التدقيق، وعلى المدقق أن يبدي رأياً متحفظاً أو أن يمتنع عن إبداء الرأي. كما وأن على المدقق في مثل هذه الحالات، تقييم أي اعتماد سبق وأن تم على أساس إقرارات قدمت من الإدارة خلال عملية التدقيق، ودراسة تأثير الانطباعات الأخرى للرفض والتي قد يكون لها تأثيراً على تقرير المدقق.

ملحق

نموذج لكتاب اقرار الادارة

ليس الغرض من الكتاب التالي أن يكون نموذجاً قياسيًّا ، حيث أن الإقرارات المقدمة من الإدارة سوف تتباين من منشأة لأخرى، ومن فترة معينة لفترة تالية. وبالرغم من أن طلب إقرارات الإدارة حول مختلف الأمور قد يؤدي إلى تركيز إنتباه الإدارة حول هذه الأمور، وبالتالي سيؤدي إلى قيام الإدارة بمواجهة هذه الأمور بشكل خاص، وبتفاصيل أكثر فيما لو لم تقدم هذه الإقرارات، إلا أن المدقق يحتاج إلى أن يكون مطلعاً على محدودية إقرارات الإدارة كأدلة إثبات كما هو مذكور في هذا الدليل الدولي للتدقيق.

(ترويسة المنشأة)

إلى المدقق

التاريخ

إن كتاب اقرار الادارة هذا المرسل إليكم يتعلق تدقيقكم للبيانات المالية لشركة أ ب ج للسنة المنتهية في 31/ كانون أول/ 19×1 لغرض إبداء الرأي فيما إذا كانت البيانات المالية تعبر بصورة حقيقية وعادلة (تمثل بعدالة من كافة الجوانب الجوهرية) عن المركز المالي لشركة أ ب ج كما في 31/ كانون أول/ 19×1 ونتائج نشاطها وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ ووفقاً لـ (يشار إلى الإطار المناسب للتقارير المالية).

(1) إننا نقر بمسئوليتنا عن إعداد البيانات المالية بشكل عادل ووفقاً لـ (يشار إلى الإطار المناسب للتقارير المالية).

كما نؤكد حسب أفضل علمنا واعتقادنا، الإقرارات التالية :

تدرج هنا الإقرارات المناسبة للمنشأة. مثل هذه الإقرارات قد تتضمن :

- لم تحدث أية تجاوزات من قبل الإدارة أو الموظفين الذين لهم دور مهم في النظام المحاسبي ونظام الضبط الداخلي، أو تلك التي لها تأثير هام على البيانات المالية.
- لقد وضعنا تحت تصرفكم جميع السجلات المحاسبية والمستندات المؤيدة لها وكافة محاضر اجتماعات المساهمين ومجلس الإدارة (أي تلك التي انعقدت في 15/ آذار/ 19×1 و 30/ أيلول/ 19×1 على التوالي)
- نؤكد اكتمال المعلومات المتوفرة والمتعلقة بهوية الأطراف ذات العلاقة.
- إن البيانات المالية خالية من أية أخطاء هامة وأي حذف.
- لقد التزمت الشركة بجميع المتطلبات التعاقدية التي من الممكن أن يكون لها تأثيراً هاماً على البيانات المالية في حالة عدم الالتزام بها. ولا يوجد هناك أي خرق لمتطلبات السلطات التشريعية مما يؤثر بشكل هام على البيانات المالية في حالة حدوث مثل هذا الخرق.
- أدناه البنود التي تم تسجيلها بشكل مناسب، وتم الإفصاح عنها بشكل ملائم في البيانات المالية :
- أ- هوية الأطراف ذات العلاقة وأرصدها ومعاملاتها.
- ب- الخسائر الناتجة عن تعهدات البيع والشراء.
- ج- الاتفاقيات والخيارات المتعلقة بإعادة شراء أصول سبق بيعها
- د- الأصول المرهونة كضمانات.
- لا توجد لدينا خطط أو نوايا يمكن أن تؤدي إلى تغيير قيم أو تصنيف الموجودات والمطلوبات الظاهرة في البيانات المالية.
- لا توجد لدينا خطط للتخلي عن خطوط إنتاجية، أو خطط أخرى أو نوايا ستؤدي إلى وجود فائض مخزني أو مهمل، ولم يتم تقييم أي مخزون بأكثر من صافي القيمة التعويضية.
- تمتلك الشركة الملكية القانونية الكاملة لأصولها، ولا توجد هناك أية حجوزات أو رهونات على أصول الشركة، فيما عدا تلك المشار إليها في الإيضاح × في البيانات المالية.

(1) إذا تطلب الأمر يضاف بالنيابة عن مجلس الإدارة (أو الهيئة المشابهة) .

- لقد قمنا بتسجيل كافة الالتزامات الفعلية والمحتملة والإفصاح عنها، كما تم الإفصاح في الإيضاح x من البيانات المالية عن كافة الضمانات التي قدمناها لأطراف ثالثة.
- فيما عدا الموضحة في الملاحظة x من البيانات المالية، لا توجد أحداث لاحقة لنهاية الفترة والتي تتطلب تعديلاً أو إفصاحاً في البيانات المالية والملاحظات المرفقة بها.
- إن المطالب بها من قبل شركة ش ص ع قد تم تسويقها بمبلغ إجمالي قدره xxx والتيضمنت بالبيانات المالية. ولا توجد أية مطالبات أخرى تتعلق بدعاوى مرفوعة أو من المتوقع رفعها ضد الشركة.
- لا توجد أية ترتيبات رسمية أو غير رسمية بشأن تكوين أرصدة تعويضية خاصة بحسابات النقدية أو الاستثمارات. وبإستثناء ما ورد بالإيضاح x من البيانات المالية فلا توجد لدينا أية حجوزات أو ترتيبات للديون.
- لقد تم التسجيل والإفصاح بشكل ملائم في البيانات المالية عن خيارات إعادة شراء أسهم رأس المال والاتفاقيات وخيارات رأس المال الاحتياطي والضمانات والتحويلات والمتطلبات الأخرى .

.....
المدير التنفيذي الرئيسي

.....
المدير المالي الرئيسي